مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:26 عدد:4 (رت 66) السنة:2022

إصلاح نظام التقاعد المبني على التوزيع
دراسة حالة (نظام التقاعد في الجزائر وفرنسا)

Reform of the distribution-based retirement system case study (retirement system in Algeria and France)

مفتاح فايزة[1]
مخبر السكان والتنمية المستدامة في الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–جامعة تلمسان
faizameftah16@yahoo.com

تاريخ الوصول 2021/08/01 القبول 2021/12/20 النشر على الخط 2022/05/10
Received 20/11/2021 Accepted 16/12/2021 Published online 10/06/2022

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التطرق لنظام التقاعد المبني على التوزيع القائم على التضامن بين الأجيال وجمع أكبر عدد من الاشتراكات لتمويله.

الجزائر وفرنسا من بين دول العالم التي تعتمد التوزيع في تمويل نظم تقاعدها والتي تشهد في الآونة الأخير عجزا ماليا في كلا البلدين ويتوقع أن يزداد تفاقمه في الأجيال المقبلة بسبب تراجع حصيلة الاشتراكات وكذلك ظاهرة شيخوخة المجتمع وارتفاع أمل الحياة لدى المتقاعدين، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في نظام تمويله، مما دفع بالبلدين إلى إدخال إصلاحات على نظم تقاعدها، إلا أن هذه الإصلاحات تبقى ظرفية فقط، لذا لابد من البحث عن حلول جذرية على المدى المتوسط والبعيد.

تتمثل أهمية الدراسة في كونها حديثة الساعة بالنسبة لكلا البلدين مما جعلنا نطرح الإشكالية التالية: على أي أساس يعمل نظام التوزيع؟ وما هي الإصلاحات التي قامت بها كل من الجزائر وفرنسا للتعايش مع هذا النظام؟

ومن بين النتائج المتوصل إليها أن وضعية نظام التقاعد في الجزائر وفرنسا تعرف أزمات تعيق استمراريته وتؤدي إلى عدم قدرته على الوفاء بتعهداته رغم الإصلاحات التي قام بها البلدين.

الكلمات المفتاحية: التقاعد؛ التوزيع؛ العجز المالي؛ إصلاح نظام التقاعد.

Abstract:

The study aims to address the retirement system based on intergenerational solidarity distribution and collect the largest number of contributions to fund it.

Algeria and France are among the countries in the world that adopt distributional financing for their retirement systems and that have recently experienced fiscal deficits in both countries and are expected to worsen it in future generations due to the decline in contributions, as well as the phenomenon of the ageing of society and the rise in the life expectancy of retirees.this has required a review of its financing system, which has prompted both countries to introduce reforms to their retirement systems. However, these reforms remain only circumstantial, so radical solutions must be sought in the medium and long term.

The importance of the study is that it is current for both countries, which made us pose the following problem: on what basis does the distribution system work? What reforms have Algeria and France made to coexist with this system?

Among the findings is that the situation of the pension system in Algeria and France is experiencing crises that hinder its sustainability and lead to its inability to meet its commitments despite the reforms undertaken by the two countries.

Keywords: Retirement; distribution; fiscal deficit; pension reform.

(1) المؤلّف المرسل : مفتاح فايزة البريد الإلكتروني : **faizameftah16@yahoo.com**

1. مقدمة :

من بين نظم التأمين ضد الشيخوخة، هناك تلك المستوحاة من نموذج بيسمارك وتلك المستوحاة من نموذج بيفريدج، وتختلف نظم المعاشات التقاعدية هذه من حيث طريقة تمويلها وتشغيلها، ولكنها جميعا تتجه نحو نفس الهدف، وهو رعاية كبار السن.

نظام التقاعد المبني على التوزيع هو المذهب الأكثر انتشارا في العالم، هذا النظام يعتمد على مخططات إلزامية.

وفي السنوات الأخيرة، واجهت الدول التي اختارت طريقة التمويل هذه مشاكل اختلال التوازن المالي، ويرجع الخلل في هذه الأنظمة إلى التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم خلال الخمسين سنة الأخيرة، فقد انخرطت العديد من الدول منذ أواخر التسعينيات في عملية إصلاح جذرية لمنظومة تقاعدها(ألمانيا ، السويد ، الشيلي...)، وذلك بهدف إعادة تحديد أسس أنظمتها حفاظا على توازنا ، وقدرتها على الاستمرار في تدبير تقاعد الأجيال القادمة، وقد زادت الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها العالم منذ سنة 2008 الحاجة إلى مثل هذه الإصلاحات، وبالتالي فرضت على العديد من الدول الأخرى الانخراط السريع في الإصلاحات، واتخاذ التدابير الوسيطة اللازمة.

الجزائر وفرنسا من بين دول العالم التي تعتمد التوزيع لتمويل نظام تقاعدها، والذي يقوم على مبدأ التضامن بين الأجيال من خلال تمويل معاشات الفترة الحالية على أساس اشتراكات تؤخذ من النشطين خلال نفس الفترة، وهذا يعني أن التمويل الجيد للمعاشات التقاعدية يشترط فيه المساواة بين مستوى الاشتراكات والاستحقاقات.

لقد شهد نظام التقاعد في البلدين خلال السنوات الأخيرة اختلالا في توازنه المالي نتيجة ارتفاع مبلغ النفقات، مما أدى بالبلدين إلى إدخال إصلاحات على أنظمة تقاعدها. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات فإننا نصوغ الإشكالية التالية:

-إشكالية الدراسة: على أي أساس يعمل نظام التوزيع؟ وما هي الإصلاحات التي قامت بها كل من الجزائر وفرنسا للتعايش مع هذا النظام؟

-أهداف الدراسة: إن الهدف الرئيسي من هذا العمل هو التعرف على نظام التقاعد المبني على التوزيع وتشخيص الإصلاحات التي جاءت بها كل من الجزائر وفرنسا حول نظام التقاعد.

-أهمية الدراسة: تتمثل أهمية البحث في كونه حديث الساعة بالنسبة لكلا البلدين بالنظر إلى الإصلاحات الجديدة التي أقرها المشرع الجزائري في سنة 2016 في إطار قانون التقاعد وذلك بسنه لقانون جديد يرمي إلى تمديد سن التقاعد وإلغاء التقاعد المسبق ودون شرط السن. وكذلك التضارب الذي يحدث في فرنسا حاليا حول إصلاح نظام التقاعد نظرا لعدم التوازن المالي للنظام بحيث يقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنشاء نظام اشتراك اجتماعي بالنقاط للحلول محل الاشتراكات السنوية، وإمكانية رفع سن التقاعد إلى 64 سنة، ولحد الساعة لم يتم المصادقة على أي شيء.

-منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الموضوع يستلزم البحث اتباع المنهج الوصفي، وذلك بوصف ظاهرة التقاعد في المجتمع الجزائري والفرنسي والتغيرات التي تمس نظام التقاعد في البلدين وكذلك المنهج الإحصائي التحليلي وذلك بالاعتماد على إحصائيات خاصة بالتقاعد والقيام بتحليلها واستقراءها، ناهيك عن بعض أدوات المنهج المقارن لتسليط الضوء على أحدث الإصلاحات بشأن التقاعد التي قاما بها البلدين من أجل خلق التوازن المالي لنظام التقاعد وكذلك إجراء مقارنة بين النظامين.

2. تعريف نظام التقاعد القائم على أساس التوزيع:

التوزيع هو وسيلة لتنظيم أنظمة التقاعد على أساس التضامن بين الأجيال [1] ، حيث يتحمل العمال الناشطون نفقات أداءات التقاعد للعمال المتقاعدين، ومعنى ذلك أن معاشات الآباء دين على الأولاد لكنه دين ذو طابع خاص لكونه ينبثق من التمازج الاجتماعي لجيل بكامله بالجيل اللاحق له، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار النظام التوزيعي كأداة لإعادة توزيع المداخيل بين الفئات النشيطة والفئات المتقاعدة ويتطلب تحقيق التوازن المالي تبعا لهذه الطريقة ضرورة زيادة عدد العاملين الناشطين على عدد المتقاعدين وبعبارة أوضح فإنه عند تأسيس صناديق التقاعد تكون النفقات التي تؤدى محدودة، والمداخيل وفيرة نظرا لقلة المحالين على التقاعد في البداية فيكون من السهل تحقيق التوازن المالي للصناديق ولهذا فمن الضروري الزيادة في عدد التوظيفات بصفة مستمرة حيث يضمن التفوق الدائم لعدد العمال على عدد المحالين على التقاعد وهذا ما يحقق التوازن المالي لتسيير أنظمة التقاعد وإذا حدث العجز تتدخل الدولة لضمان التوازن.

والنظم العاملة بمبدأ التوزيع تسعى دائما إلى أن تكون أداءات الاشتراكات التي يسددها أرباب العمل والعمال تكفي لتغطية نفقات أداءات التقاعد، أي أن تكون الإيرادات تساوي النفقات في صناديق التقاعد.[2]

وأن النسبة ترتبط بعدد المشتركين وعدد المستفيدين أي علاقة ديمغرافية مما يدل على أن هذا النظام يرتكز بقدر كبير على مستوى الأجور والتشغيل وهرم أعمار المشتركين. والشكل التالي يوضح هذه العملية بشكل أوضح:

الشكل 01: سير نظام التقاعد المبني على التوزيع.

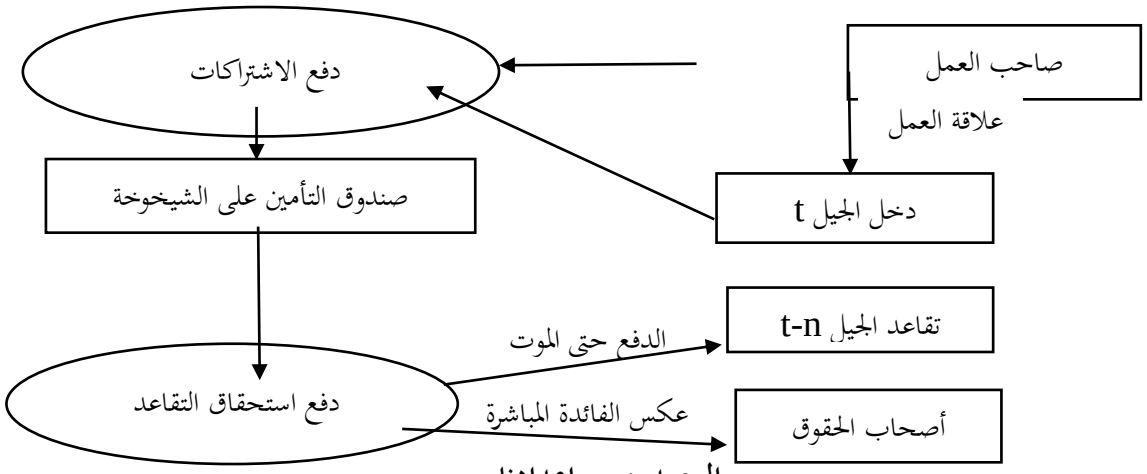

المصدر: من إعدادنا.

3. نظام التقاعد الجزائري:

نظام التقاعد الجزائري هو نظام يعمل من خلال مبدأ التوزيع، ويقوم على أساس التأمين القائم على دفع الاشتراكات الاجتماعية على أساس الدخل والتي هي مسؤولية الموظفين وأرباب العمل، وتستخدم هذه الاشتراكات لتمويل نظام التقاعد وهي المصدر الرئيسي لاستحقاقات المعاشات التقاعدية للمتقاعدين.[3]

(1) Kay Oprobert, Emmanuel Raymond. (1994). Système de retraite à l'étranger (Etas Unis, Allemagne, Royaume uni) Paris, IRDES.p26

(2) وزارة العمل والحماية الاجتماعية، فعاليات الندوة الوطنية الأولى حول الحماية الاجتماعية.، 30-31 ماي، 2000 ، ص 257-258-259.

(3) Larbi Lamri, Le système de sécurité sociale en Algérie : une approche économique (Algérie : office des publications universitaires, 2004, p 121.

1.3 هيكل نظام التقاعد الجزائري :

نظام التقاعد الجزائري الحالي هو نتاج مجموعة من الإصلاحات التي شهدها النظام الذي كان قائما على العديد من الأنظمة وتختلف القواعد التي تحكم تشغيله وتمويله وتنظيمه من نظام إلى آخر وهي:

- **CAAV** : الصندوق العام للتأمين عن الشيخوخة نظام عام والمكلف بتسيير المتقاعدين التابعين في نظام التقاعد العام.
- **CGR** : الصندوق العام للتقاعد للموظفين الجزائريين المكلف بتسيير التقاعد الخاص بالموظفين.
- **CNMA** : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و المكلف بمنح متقاعدي النظام الفلاحي.
- **CSSM** : صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بعمال المناجم و المكلف بتيسير منح متقاعدي قطاع المناجم.
- **CAVNOS** : صندوق التأمين عن الشيخوخة لغير الأجراء و المكلف بتسيير منح التقاعد لغير الأجراء.
- **L'EPSGM** : مؤسسة التغطية الاجتماعية لعمال البحر و المكلف بمنح التقاعد لعمال البحر.
- **CAPAS** : مؤسسة التأمين الاجتماعي لعمال الكهرباء و الغاز المكلف بمنح التقاعد لعمال الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز.
- **SNTF** : المؤسسة الوطنية لعمال السكك الحديدية و المكلف لمنح التقاعد للشركة الوطنية للسكك الحديدية.[1]

مع صدور القانون 83-12 تم إنهاء مختلف نظم المعاشات التقاعدية، منذ سنة1983، هناك نظام واحد للتقاعد خاص بالعمال الأجراء الذي يديره الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية (CNR).

1.1.3 معلومات عامة عن النظام:

وفقا لأحكام القانون رقم 12/83 على التقاعد المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 18/96 من 6 يوليو 1996 الأمر رقم 13/97 من 31 مايو 1997 والقانون رقم 99 / 03 من 22 مارس 1999.

النظام يتيح لكل عامل بأجر الحق في:

النظام يتيح لكل عامل بأجر الحق في:

- معاش التقاعد.
- منحة التقاعد.

كل موظف أجير يرغب في التقاعد يجب تحقق الشرطين التاليين:

- شرط السن
- شرط مدة العمل

أ. عناصر تصفية معاش التقاعد:

- الأجر المرجعي: وهو الأجر الذي يخضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

أي الأجر الذي يستخدم كأساس لحساب المعاش ويساوي:

– متوسط الأجر الشهري للسنوات الخمس الأخيرة السابقة للتقاعد.

– أو متوسط الأجر الشهري المتقاضى خلال خمس سنوات حيث يكون أجر العامل أعلى خلال حياته المهنية. (انظر المادة 13 من القانون رقم 83-12، المتعلق بالتقاعد، المؤرخ في 2 يوليو، 1983)

(1) http://www.cnr.dz consulté le 21 février 2020.

معدل التصديق (نسبة الاعتماد لسنوات التأمين): يحق لكل سنة مصادق عليها الحصول على معدل 2.5% (بالنسبة للمجاهد الذي شارك في حرب التحرير الوطني يصادق على سنوات العمل بمعدل 3.5%).

- مدة التأمين: وهي عدد سنوات الاشتراك. كما حددتها المادة 11 من القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد.
- معدل التعويض: حد أقصى قدره 80%(100% للعمال المجاهدين).
- الحد الأدنى لمعاش التقاعد: لا يمكن أن يقل عن 75% (**SNMG**) حماية للقدرة الشرائية (وبالنسبة لمعاش تقاعد المجاهدين فإنه لا يقل عن مرتين ونصف (2,5) من**SNMG**).[1]
- الحد الأقصى لمعاش التقاعد: 15 مرة لا يجب أن يتعدى المبلغ الأقصى الخام لمعاش التقاعد 15 مرة قيمة (SNMG) عملا بأحكام المادة 17 من القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم بالقانون 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999.

مبلغ المعاش التقاعدي:

ويحسب مبلغ المعاش التقاعدي على أساس ثلاثة عناصر:

1/ متوسط الأجر الشهري

2/ معدل المصادقة

3/ عدد سنوات التأمين

وصيغة الاستحقاق الرئيسية(**AP**) هي كما يلي:

AP= (متوسط الأجر الشهري* 2,05 *عدد السنوات)/100

ويمكن زيادة هذا المبلغ بإعانة للزوج المعال، يحدد مبلغها بأمر من الوزارة المسؤولة عن الضمان الاجتماعي بناء على اقتراح من مجلس إدارة الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية.

ب. تاريخ بدء الاستخدام:

– التقاعد المباشر (الحق الخاص): اليوم الأول من الشهر الذي يبلغ فيه الشخص المعني سن التقاعد عندما تستوفى شروط الاستحقاق، دون أن يكون قبل موعد التوقف الفعلي عن العمل.

– التقاعد المنقول (ذوي الحقوق): بعد وفاة صاحب المعاش أو العامل المتوفى.

ت. الدفع للمتقاعدين:

تدفع معاشات ومنح التقاعد شهريا.

ث. إعادة تقييم معاشات ومنح التقاعد:

معاشات ومنح التقاعد يعاد تقييمها اعتبارا من 1 ماي من كل سنة بأمر من الوزير المسؤول عن الضمان الاجتماعي بناء على اقتراح من مجلس إدارة الصندوق الوطني للتقاعد.[2]

ملاحظة: ينطبق معدل إعادة التقييم على الاستحقاق الرئيسي وليس على المبلغ الصافي.

(1) انظر المادة 16 من القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد (المعدل بالأمر 96-18 المؤرخ في 16جويلية 1996).

(2) انظر المادة 43 من القانون رقم 83-12 المتعلق بالتقاعد.

ج. التعويض التكميلي الشهري لمعاش التقاعد والعجز:

منذ 1 جويلية 2006، الأشخاص الذين يتلقون معاشا تقاعديا وعاجزين (الفئتان الثانية والثالثة) ذوي المبلغ الشهري أقل من 10.000 دج يحصل على تعويض تكميلي شهري، وفقا للمادة 29 من المرسوم رقم 06-04 المؤرخ 15 جويلية 2006 وهو قانون المالية التكميلي في عام 2006.

هذا التعويض يعتمد على ميزانية الدولة.

ح. التعويض التكميلي الشهري لمنح التقاعد:

الأشخاص الذين يتلقون منحة تقاعد بمبلغ شهري أقل من 7.000دج وفقا للمادة 29 من المرسوم رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وهو قانون المالية التكميلي في عام 2006.

هذا التعويض يعتمد أيضا على ميزانية الدولة.

خ. المعاش المنقول (معاش ذوي الحقوق):

هو المعاش التقاعدي الذي يمنح للمستفيدين من التقاعد (الموظف) المتوفى في إطار الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 12/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 على التقاعد، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 03/99 المؤرخ في 22 مارس 1999 الذي يحدد شروط منح المعاش المنقول للمستفيدين من وفاة الشخص المؤمن عليه.

2.1.3 نظام التقاعد الجزائري بالأرقام:

- **تطور عدد المتقاعدين:**

يضم الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية الجزائري 1253942 متقاعدا في سنة 2000، وزاد هذا العدد إلى 3210526 متقاعدا في سنة 2018، وقد ازداد عدد المتقاعدين بسرعة على مدى السنوات الخمس الأخيرة، ويتضح ذلك من خلال الشكل (02).

الشكل 02: تطور عدد المتقاعدين خلال الفترة 2000-2018.

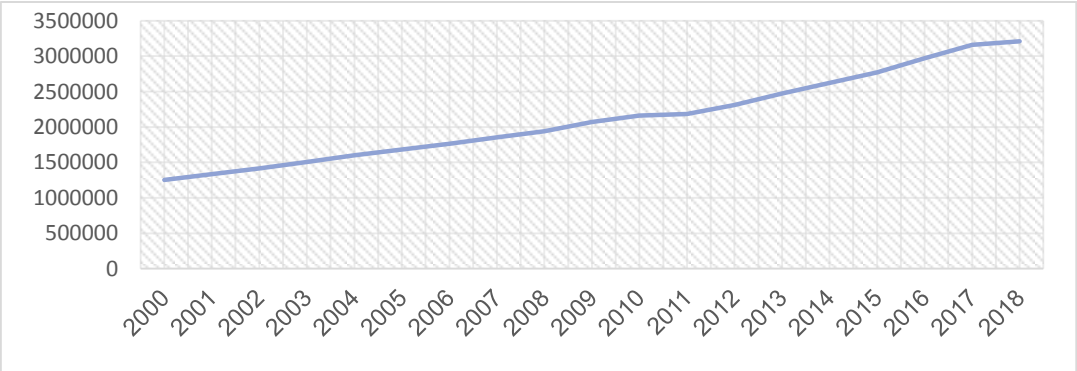

المصدر: http://www.cnr.dz consulté le 21 février 2020

- **تطور عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد المباشر:**

من بين المستفيدين من الحقوق المباشرة أولئك الذين يحصلون على منح التقاعد وهناك من يتلقون معاش التقاعد، وعدد المتقاعدين في هذين النوعين من التقاعد المباشر يرتفع من سنة إلى أخرى، ولكن الزيادة في معاش التقاعد هو أكثر تسارع من منح التقاعد كما هو مبين في الشكل(03).

الشكل 03: تطور عدد المستفيدين من معاش ومنح التقاعد المباشر

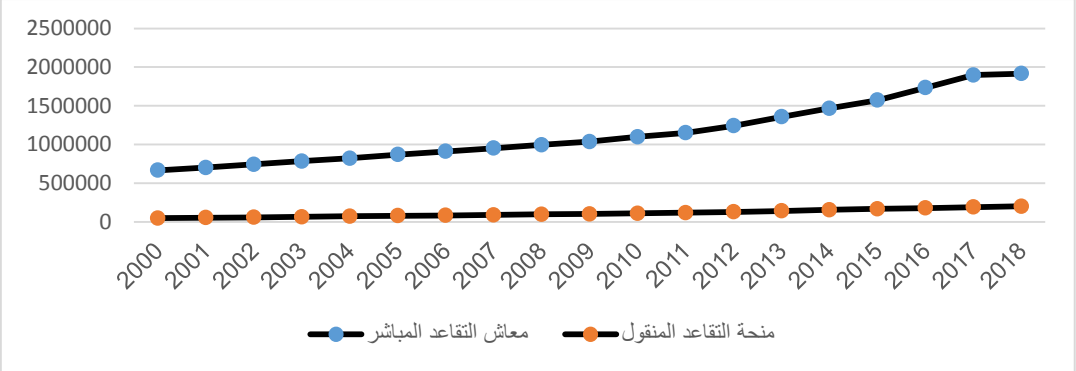

المصدر: http://www.cnr.dz consulté le 21 février 2020

- **عدد المستفيدين من معاشات التقاعد المباشر والمنقول:**

عدد المستفيدين من التقاعد غير المباشر قد زاد خلال فترة الدراسة (2000-2018) إلا في سنة 2011 شهد انخفاضا طفيفا في معدل النمو في كلا نوعي التقاعد من المعاش التقاعدي، وبالنسبة للفترة (2000-2009) و (2010-2018) معاش التقاعد المباشر يتزايد بمعدل أسرع من التقاعد غير المباشر(المنقول).

الشكل 04: تطور عدد المستفيدين من معاش التقاعد المباشر والمنقول.

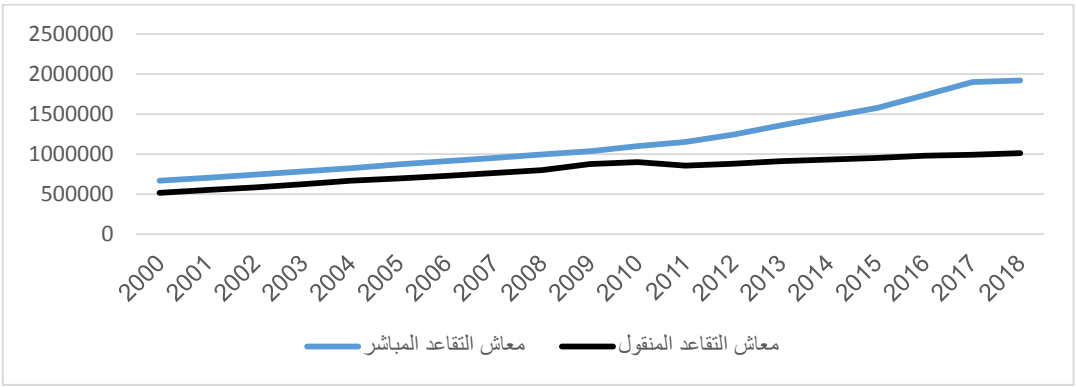

المصدر: http://www.cnr.dz consulté le 21 février 2020

- **معاش ومنح التقاعد المنقول:**

من بين المستفيدين من التقاعد غير المباشر أولئك الذين يتلقون معاش التقاعد المنقول وأولئك الذين يتلقون منح التقاعد المنقول كلا النوعين من التقاعد غير المباشر يشهد زيادة عاما بعد عام ولكن عدد المستفيدين من معاش التقاعد المنقول كبير جدا مقارنة مع عدد المستفيدين من منح التقاعد المنقول. ويرجع ذلك إلى النسبة الكبيرة من المستفيدين من المعاش التقاعدي.

الشكل 05: تطور عدد المستفيدين من معاش ومنح التقاعد المنقول.

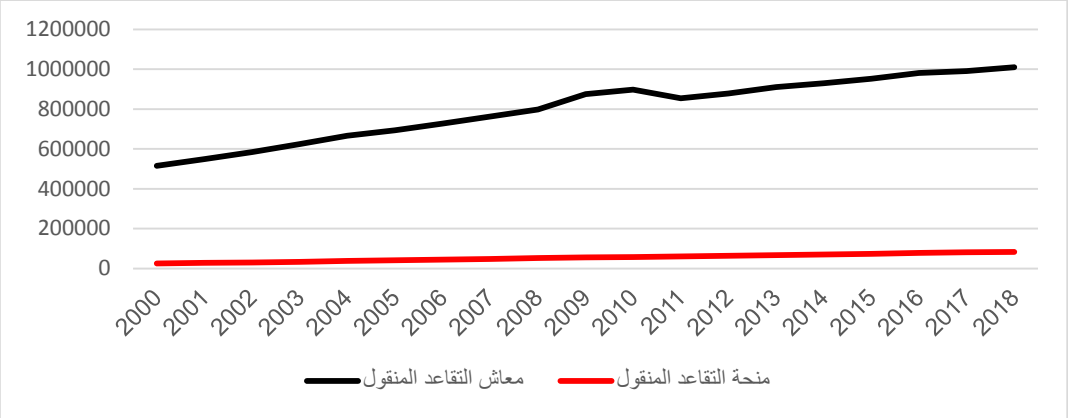

المصدر: http://www.cnr.dz consulté le 21 février 2020

- **تطور السكان المشتركين:**

لقد أظهر حجم اشتراكات الضمان الاجتماعي المدفوعة للصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية عن طريق الدفع الشهري للاشتراكات زيادة ملحوظة نوعا ما بين عامي 2001 و2003. مع معدل نمو بلغ 27.53% في سنة 2003. ويرجع ذلك أساسا إلى البرامج التي تديرها الدولة الجزائرية بهدف تشجيع الانتماء إلى نظام الضمان الاجتماعي. ومنذ عام 2004 تطور بشكل حساس أصبح الاتجاه قابلا للتأثر مع انخفاض معدلات النمو إلى 0,22% في سنة 2016. وهذا يمكن أن يفسر بغياب العمل وعدم انتماء السكان الذين يعملون في القطاع غير الرسمي الذي لا يزال مهيمنا على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية.

الجدول 01: تطور عدد المشتركين ومعدل نموهم خلال الفترة 2001-2016.

السنوات	عدد المشتركين	معدل النمو	السنوات	عدد المشتركين	معدل النمو
2001	3726436		2009	4788252	16,51
2002	3473458	-6,79	2010	4860627	1,51
2003	3425801	-1,37	2011	5050319	3,9
2004	3508155	2,4	2012	5332787	5,59
2005	3567394	1,69	2013	5673522	6,39
2006	3693254	3,53	2014	5938431	4,67
2007	3809980	3,16	2015	6126302	3,16
2008	4109664	7,87	2016	6140078	0,22

المصدر: http://www.ons.dz consulté le 23 février 2020

- **تطور معدل إعادة التقييم:**

هذا المعدل يختلف من سنة إلى أخرى وفقا للحالة الاقتصادية في البلد، فقد وصل في سنة 2016 إلى 2.5 %، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الذي تسبب في أزمة اقتصادية.

الجدول 02: تطور معدل إعادة التقييم (%).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل إعادة التقييم	5	7	10	10	11	12	5	2,5

المصدر:http://www.cnr.dz consulté le 21 février 2020

2.3 الحالة المالية للصندوق الوطني للتقاعد:

يتسم الرصيد المالي الإيجابي بزيادة في مبلغ الإيرادات، وهذا يعني أن مبلغ الإيرادات يجب أن يكون أكبر من مبلغ النفقات، أما الرصيد السلبي هو الذي يتسم بهيمنة النفقات عن الإيرادات.

وفيما يتعلق بالحالة المالية للصندوق الوطني للتقاعد، فإنه يتسم بأرصدة أحيانا إيجابية وأحيانا سلبية، الأرصدة السلبية تخضع للتطور السريع في النفقات من جهة ومن جهة أخرى إلى انخفاض النمو في الإيرادات ويمكن تفسير ذلك بتدهور مستوى العمالة والبطالة وكذلك عدم انتساب النشاط غير الرسمي إلى الضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى اختلال التوازن في الصندوق.

الجدول 03: الحالة المالية للصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة 2001–2016 (الوحدة: مليون دج).

السنوات	الإيرادات	النفقات	الرصيد
2001	135140	127920	7220
2002	141300	143070	-1770
2003	148710	145440	3270
2004	183460	172300	11160
2005	190110	186930	3180
2006	204150	212870	-8720
2007	244910	250720	-5810
2008	284400	278260	6140
2009	317550	298750	18800
2010	360471	350067	10404
2011	445663	406601	39062
2012	683060	572520	110540
2013	599899	685661	-85762
2014	671639	795575	-123936
2015	668580	927540	-258960
2016	705861	1048990	-343129

المصدر: http://www.ons.dz consulté le 23 février 2020

3.3 **التدابير المتخذة للتعويض عن العجز:**

- **إصلاح النظام:**

ينص القانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 يوليو1983 المتعلق بالتقاعد على إصلاح شامل لنظام المعاشات التقاعدية، وتم تقديم خطة واحدة للمعاشات التقاعدية تدار وفق مبدأ التوزيع المبني على المبادئ والأسس التالية:

- تأسيس نظام وحيد للتقاعد.
- توحيد القواعد المتعلقة بتقدير الحقوق.
- توحيد القواعد المتعلقة بتقدير الامتيازات.
- توحيد التمويل (أي توحيد طرق تمويل نظام التقاعد).

وقبل سن هذا القانون، كانت هناك عدة نظم ذات قواعد مختلفة من قواعد التشغيل والتمويل والتنظيم. ومن الأهداف التي يرمي إليها هذا القانون وضع حد لتعدد أنظمة التقاعد وكثرة الصناديق وتنوع الامتيازات من قطاع لآخر، وجعل نظام التقاعد تحت وصاية موحدة هي الوزارة المكلفة بالضمان الاجتماعي.

- **رفع معدل الاشتراك:**

- منذ سنة 1991، ارتفع المعدل من 7 %إلى 11 %.
- زيادة في حصة الأجور بنسبة 0.5 % في سنة 1996 حيث بلغ بذلك معدل اشتراكات التقاعد 11 %.
- زيادة حصة الأجور بنسبة 1.5 % وحصة صاحب العمل بنسبة 1% اعتبارا من 1 يناير 1999.
- انخفاض بنسبة 2.25 % في الحصة المخصصة للتأمين ضد البطالة في سنة 2000. ويحصل فرع المعاشات التقاعدية على 2%، ويحدد معدل اشتراكاته بنسبة 16%.
- وفي سنة 2006، ارتفع معدل الاشتراك إلى 17.25 %. وبقي هذا المعدل حتى سنة 2014.
- واعتبارا من سنة 2015، حدد معدل الاشتراك في المعاش التقاعدي بنسبة 18.25%.

- **إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد (FNRR):**

وفى سنة 2006، قررت الحكومة قررت إنشاء صندوق احتياطي للتقاعد، بتمويل قدره 2 % من إيرادات الضرائب على النفط. وتتمثل مهمته في إدارة الموارد المالية الموكلة له لتكوين احتياطي للمساهمة في استمرارية واستدامة نظام التقاعد الوطني. [1]

- تشجيع السوق غير الرسمية التي اجتاحت سوق العمل على التحرك نحو الضمان الاجتماعي والتعريف به، وذلك بإدخال قانون المالية التكميلي في سنة 2015.
- 1 يناير 2017 المرسوم التشريعي بتعديل القانون رقم 83-12 المتعلق بالتقاعد، هذا المرسوم ينهي التقاعد النسبي ودون شرط السن المؤسسين بموجب المادة 2 من الأمر رقم 97-13 المؤرخ في 31 مايو 1997. مع الإبقاء على التقاعد العادي ببلوغ 60 سنة

(1) انظر المادة 30 من الأمر 06-04 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، المؤرخ في 15 جويلية 2006). الجريدة الرسمية، العدد47. ص 9.

للرجال على الأقل مع إمكانية استفادة المرأة من التقاعد بطلب منها ابتداء من سن 55 سنة كاملة، [1] كما اعتمد أيضا تعديل ينص على فترة انتقالية مدتها سنتان(2)، يمكن منح معاش التقاعد مع الانتفاع الفوري، إذا كان العامل الأجير قد أتم مدة عمل فعلي نتج عنها دفع اشتراكات تعادل اثنين وثلاثين(32) سنة على الأقل كما يلي: 58 سنة في 2017 و59 سنة في 2018.

4. نظام التقاعد الفرنسي:

نظام التقاعد عن طريق التوزيع يعد أحد أهم الأنظمة التقاعدية في دول أوروبا، كما يعد أساس النظام التقاعدي في فرنسا، والذي شهد عدة إصلاحات منذ تطبيقه إلى غاية يومنا هذا.

1.4 هيكل نظام التقاعد الفرنسي:

يتكون نظام التقاعد الفرنسي من ثلاثة ركائز:

- الركيزة الأولى: نظام أساسي إلزامي للجميع.
- الركيزة الثانية: نظام تكميلي إلزامي لمعظم الموظفين.
- الركيزة الثالثة: نظام إضافي اختياري بوجه عام.

الركيزة الأولى والثانية إلزاميتان، تعملان من خلال مبدأ التوزيع، أما الركيزة الثالثة فتعتمد على مبدأ الرسملة.

ونتيجة لذلك، هناك تنوع في الأنظمة، التي تديرها مؤسسات الضمان الاجتماعي أو من قبل مؤسسات التقاعد التكميلي. وهذه الأنظمة تشمل الأفراد حسب الفئة المهنية.

1.1.4 الحد الأدنى لسن التقاعد:

ونتيجة لإصلاح عام 2010، رفع سن التقاعد إلى 62 سنة وهو تقريبا نفس السن في معظم الأنظمة.

وبالنسبة لمخططي ARRCO وAGIRC رفع سن التقاعد أيضا بسنتين إلى 57 سنة. وفي حالة المخططات التكميلية للمهن الحرة، يختلف السن وفقا للفئة المهنية (65 أو 67 سنة عموما في الأجل الطويل).

بعض الأشخاص يمكن أن يتقاعدوا مبكرا، تحت ظروف معينة (الحياة المهنية الطويلة، العجز، والأشخاص المؤمن عليهم بموجب مخططات معينة)[2]

2.1.4 طريقة حساب المعاشات التقاعدية:

يتوقف حساب المعاش التقاعدي الفرنسي على ثلاثة عوامل:[3]

- نظام المعاشات التقاعدية الذي ينتسب إليه الشخص المؤمن عليه في فرنسا، تدفع الاشتراكات لمخططين على الأقل، هما مخطط أساسي ومخطط تكميلي.

ومعظم النظم الأساسية تعمل على أساس سنوي: فالمعاش التقاعدي يتوقف على فترة الاشتراك (كل فصل) والدخل الذي يحصل عليه أثناء حياة العمل. وتعمل المخططات التكميلية من خلال النقاط. بحيث تحول

(1) انظر المادة 2 من القانون 16-15، يعدل ويتمم القانون رقم 83-12، المؤرخ في 31 ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 78.ص 3

(2) http://www.cor-retraites.fr consulté le 26 Mars 2017.
(3) http://social-sante.gouv.fr consulté le 26 Mars 2017.

الاشتراكات إلى نقاط عند التقاعد، وتحول جميع النقاط بدورها إلى معاش شهري، ولذلك فإنه يتناسب مباشرة مع الدخل الذي يحصل عليه أثناء حياة العمل.

ملاحظة: يعاد بانتظام تقييم القيمة النقدية لهذه النقاط.

- مدة الاشتراك أو التأمين:

تتراوح فترة الاشتراك بين 160 و172 فصلا، حسب سنة الولادة.

- مبلغ الإيرادات المحصلة:

ويرتبط مبلغ المعاش التقاعدي بمستوى الدخل من العمل، غير أن طريقة الحساب تختلف من نظام إلى آخر.

وفيما يتعلق بالنظم الموحدة (CNAV, CANCAVA, ORGANIC ,MSA) ، فإن الأجر المرجعي المستخدم كأساس لحساب المعاش التقاعدي هو متوسط الراتب لأفضل 25 سنة، وفي النظم الأخرى تختلف طريقة الحساب.

2.4 الحالة المالية لنظم المعاشات التقاعدية الفرنسية:

كما هو الحال مع أي نظام تقاعد قائم على التوزيع والتضامن بين الأجيال الأنظمة الإلزامية والتكميلية الفرنسية تعاني من العجز في الميزانية نتيجة الأزمات الاقتصادية في البلاد وأيضا نتيجة شيخوخة السكان، التي لها تأثير سلبي على التوازن المالي لأنظمة التقاعد.

في سنة 2011 ووفقا لمجلس توجيه التقاعد، تبلغ الاحتياجات التمويلية لنظام المعاشات التقاعدية 14 مليار أورو، أي نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي تقدر بـ 0,6% ويأتي أكثر من نصفها من الأنظمة الأساسية (7,9 مليار أورو). وما يقارب الربع من صندوق تضامن الشيخوخة (3,4 مليار أورو). أما النظم التكميلية القانونية الإلزامية ب 2,6 مليار أورو.

وفي سنة 2015 شكلت موارد جميع نظم المعاشات التقاعدية الفرنسية القانونية الإلزامية (بما في ذلك صندوق تضامن الشيخوخة FSV) 13,9% من الناتج المحلي الإجمالي) والنفقات قدرت ب 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي التي تعطي رصيدا ماليا سلبيا يعادل0,3- %.[1]

3.4 الإصلاحات التي اتخذت من طرف السلطات الفرنسية:

✓ إصلاح1993:

بموجب هذا الإصلاح تم الرفع من الحد الأدنى لعدد سنوات الأجرة اللازمة للاستفادة من معاش كامل من 37 إلى 40 سنة.[2]

وكذلك تعديل الفترة اللازمة لتحديد الأجر المرجعي من أجل حساب مبلغ المعاش، وقد انتقلت هذه الفترة إلى أفضل 25 سنة من النشاط بعد أن كانت 10 سنوات خلال الفترة1994 -2008 بشكل تدريجي.[3]

✓ إصلاح 1999:

تم إحداث الصندوق الاحتياطي للتقاعد، يتم تمويله باستمرار من قبل الدولة ضمانا لاستقرار معدل واجبات الانخراط، للحفاظ على التوازن المالي للأنظمة التي تعرف خسائر مالية.

---

(1) http://www.cor-retraites.fr consulté le 27 Mars 2017.

(2) الحسين الجباري، نظام التقاعد بين الأجير والموظف، رسالة ماستر في القانون الخاص تخصص القانون والمقاولة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مكناس-، جامعة مولاي إسماعيل، 2014، ص 143.

(3) عكريش كمال، سياسات تمويل التقاعد في إطار التحولات الديمغرافية والاقتصادية-دراسة تطبيقية لحالة الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس،2018، ص 84.

✓ إصلاح 2003:

عكس الإصلاحين السابقين، تميز إصلاح 2003 بكونه تام وشامل لأغلبية أنظمة التقاعد استهدف بالأساس خلق أنظمة اختيارية لادخار الأجور على مستوى المقاولات،

ومن بين أهم المستجدات التي جاء بها هذا الإصلاح:

– التطبيق الكامل لتقنية التوزيع بالنسبة للأنظمة التي تعتمد هذه القنية، والرفع من المعاشات بشكل يوازي المستوى المعيشي وتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية.

– الرفع من مبلغ المعاش بالموازاة مع تطور نسبة التضخم كل ثلاث سنوات مع إمكانية إعادة تقييمها في حالة انخفاضه.

– الزيادة في واجبات الانخراط ب 0,2% مع إمكانية الانخراط في مخططات للادخار التكميلي، في إطار شروط الضمان المالي والمساواة أمام الضرائب[1].

تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق التوازن المالي لأنظمة التقاعد في أفق 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الديمغرافي والاقتصادي للبلد، وقد اعتمدت على التداخل بين سياسات التقاعد وسياسات التشغيل، فهي من جهة تستهدف توازن التقاعد بالتوزيع ومن جهة أخرى إدراج شيئا من نظام الرسملة كمكمل للتقاعد[2]

✓ إصلاح 2010:

بسبب الأزمة البنكية تفاقم العجز لأنظمة التقاعد إلى حوالي 32 مليار أورو، خاصة مع بداية التقاعد لأجيال "baby-boom " المولود بين 1945 و1950 (البالغين 60 و65 في 2010) ويتوقع أن يكون هناك عجز في السنوات القادمة نتيجة ارتفاع عدد المتقاعدين وانخفاض عدد المشتركين.

ويرتكز الإصلاح على مبدئين رئيسيين:

– رفع السن القانوني للانطلاق في التقاعد من 60 إلى 62 سنة (وهذا تدريجيا على مدة 6 سنوات بنسبة 4 أشهر في كل سنة).

– رفع الانطلاق في سن التقاعد من دون إعفاء عندما لا يتم إكمال مدة الاشتراك من 65 سنة سابقا إلى 67 حاليا.

وقد شهد مشروع الإصلاح المقدم في 7 سبتمبر 2010 على المجلس الوطني إضراب ضد ما جاء فيه بخصوص رفع سن التقاعد إلى 62 سنة بدلا من 60 سنة إلا أنه في الأخير تم تمرير محتوى القانون.

5. مقارنة بين نظامي التقاعد (الجزائري والفرنسي):

معاشات التقاعد في الأنظمة الجزائرية الإلزامية (نظام العمال الأجراء) والفرنسية (الأنظمة الأساسية والتكميلية) تدار حسب التوزيع والتي تعتبر نقطة التشابه الوحيدة بين البلدين، أما نقاط الاختلاف نوضحها في الجدول أدناه.

(1) الحسين الجباري.مرجع سبق ذكره ، ص 144

(2) عكريش كمال، مرجع سبق ذكره، ص 85

الجدول 04: نقاط الاختلاف بين النظامين (الجزائري والفرنسي)

نظام التقاعد الجزائري	نظام التقاعد الفرنسي
• نظام موحد للعمال الأجراء. • النظام قائم على ركيزة واحدة (نظام إلزامي). • قائم على التقاعد التكميلي الذي يتعلق فقط بالشركات الكبيرة. • غياب كلي للتمويل عن طريق الرسملة (يتم تمويل معاشات التقاعد إلا عن طريق التوزيع). • نظام التقاعد ينتمي إلى اقتصاد متخلف.	• التنوع في النظام حسب قطاع النشاط. • نظام يقوم على ثلاث ركائز (الأنظمة الإلزامية، التكميلية والإضافية). • الأنظمة التكميلية إلزامية للجميع. • وجود أنظمة للتقاعد تعتمد على الرسملة لتغطية المعاشات التقاعدية. • نظام التقاعد ينتمي إلى اقتصاد متطور.

المصدر: من إعدادنا

6. خاتمة:

يتحقق التشغيل الجيد لنظم المعاشات التقاعدية المبنية على التوزيع عن طريق ضمان المساواة بين الاشتراكات المحصلة ومجموع المعاشات التي يتعين دفعها، غير أن التطورات الديمغرافية والاقتصادية كثيرا ما تتسبب في اختلال توازنها المالي، ولهذا السبب حاولت السلطات العامة في جميع أنحاء العالم سد الثغرات باعتماد الإصلاحات، وهي تعمل على أساس أحد شروط معادلة التوازن.

ومن خلال دراستنا هذه يتبين أن وضعية نظام التقاعد في الجزائر وفرنسا يعرف أزمات تعيق استمراريته وتؤدي إلى عدم قدرته على الوفاء بتعهداته رغم الإصلاحات التي قام بها البلدين.

الحلول والتوصيات:

نقترح بعض الحلول التي يبدو لنا من وجهة نظرنا أنها قد تساهم في نجاعة هذين النظامين.

بالنسبة لنظام التقاعد الجزائري:

- ينبغي إدخال إصلاحات شاملة على نظام التقاعد، قانونيا وتنظيميا، بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية والديموغرافية، والأخذ من تجارب العديد من الدول الأوروبية والعربية في هذا المجال، وأن تكون عملية الإصلاح والتطوير مستمرة، لا ظرفية آنية.
- وضع وتنفيذ سياسات وبرامج من شأنها مكافحة البطالة مما يساهم في زيادة حصيلة الاشتراكات.
- تفعيل مبدأ المصادر الإضافية لتمويل نفقات التقاعد التي من شأنها أن تعزز المصدر الحالي المتمثل في الاشتراكات(المادة 4 من القانون 16-15)، وضرورة إيجاد صيغ جديدة لتمويل الصندوق الوطني للتقاعد، وجعله يمول نفسه تلقائيا.
- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وبالتالي تزايد حصيلة موارد الصندوق ومن ثم الخروج من مشكل العجز.
- تشجيع الهيئات غير الرسمية على العمل جنبا إلى جنب مع نظام التقاعد بهدف ترشيد النفقات.

أما بالنسبة لنظام التقاعد الفرنسي:

رغم كل الإصلاحات التي قامت بها فرنسا من أجل التوازن المالي لنظام تقاعدها إلا أنها سجلت سنة 2011 عجزا ماليا قدر ب 14 مليار أورو، حيث أن تأخير سن البدء في التقاعد إلى 62 سنة في سنة 2010 لم يكن كافيا لامتصاص هذا العجز في المدى القريب والمتوسط إلا في وضع اقتصادي يتميز بمعدل بطالة منخفض وارتفاع في معدل الإنتاجية، ولكن من أجل امتصاص العجز في المدى المتوسط والبعيد فإنه يتوجب رفع معدل الاشتراك أو تخفيض معدل التعويض أو تأخير سن البدء في التقاعد.

7. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- Kay Oprobert, Emmanuel Raymond, Système de retraite à l'étranger (Etas Unis, Allemagne, Royaume uni) Paris, IRDES,1994.
- Larbi Lamri, Le système de sécurité sociale en Algérie : une approche économique (Algérie : office des publications universitaires,2004

- **المذكرات:**

1- الحسين الجباري، نظام التقاعد بين الأجير والموظف، رسالة ماستر في القانون الخاص تخصص القانون والمقاولة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مكناس-، جامعة مولاي إسماعيل، 2014.

2- عكريش كمال، سياسات تمويل التقاعد في إطار التحولات الديمغرافية والاقتصادية-دراسة تطبيقية لحالة الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس،2018.

- **المواد القانونية:**

1. انظر المادة 13 من القانون رقم 83-12، المتعلق بالتقاعد، المؤرخ في 2 يوليو1983). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 28، 1983.
2. انظر المادة 16 من القانون 83-12 المتعلق بالتقاعد (المعدل بالأمر 96-18 المؤرخ في 16جويلية 1996)
3. انظر المادة 2 من القانون 16-15، يعدل ويتمم القانون رقم 83-12، المؤرخ في 31 ديسمبر 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد78، 2016.
4. انظر المادة 30 من الأمر 06-04 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، المؤرخ في 15 جويلية. 2006، الجريدة الرسمية، العدد47، 2006.
5. انظر المادة 43 من القانون رقم 83-12 المتعلق بالتقاعد.

- **الندوات:**

1. وزارة العمل والحماية الاجتماعية، فعاليات الندوة الوطنية الأولى حول الحماية الاجتماعية،30-31 ماي 2000.

- **مواقع الأنترنيت:**

1. http://social-sante.gouv.fr consulté le 26 Mars 2017.
2. http://www.cnr.dz consulté le 21 février 2020.
3. http://www.cor-retraites.fr consulté le 26 Mars 2017.
4. http://www.ons.dz consulté le 23 février 2020.